

Distr.: General  
17 August 2011  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية  
الدورة السابعة

جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

مناقشة المسائل الفنية المتعلقة بالتعاون الدولي في المسائل  
الضريبية: تسعير التحويل: الدليل العملي للبلدان النامية

## تقرير الاجتماع غير الرسمي المعني بالمسائل العملية لتسعير التحويل للبلدان النامية

### مذكرة من الأمانة العامة

١ - يتناول التقرير المرفق، الذي أعدته الأمانة العامة، الاجتماع غير الرسمي المعني بالمسائل العملية لتسعير التحويل للبلدان النامية المعقود في يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١. بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد عقد الاجتماع تحت الرعاية المشتركة لمكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة<sup>(١)</sup>، ومكتب نيويورك لمؤسسة فريدريش إيبيرت، ومركز الاهتمام، ورابطة المعونة المسيحية. ويمكن الاطلاع على المواد المتعلقة بالاجتماع، التي تضم نسخة أكثر تفصيلاً من التقرير المرفق، في العنوان التالي:

[http://www.un.org/esa/ffd/tax/2011\\_TP/index.htm](http://www.un.org/esa/ffd/tax/2011_TP/index.htm)

\* E/C.18/2011/1

(١) ينبغي ألا تؤخذ الآراء المعرب عنها في هذا التقرير على أنها تمثل بالضرورة آراء لجنة الخبراء أو الأمم المتحدة. وتتحمل الأمانة العامة مسؤولية أي خطأ أو سهو.



## المرفق

## تقرير الاجتماع غير الرسمي المعني بالمسائل العملية لتسعير التحويل للبلدان النامية

## مقدمة

١ - عُقد الاجتماع غير الرسمي المعني بالمسائل العملية لتسعير التحويل للبلدان النامية تحت الرعاية المشتركة لمكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب نيويورك لمؤسسة فريدريش إيبيرت، ومركز الاهتمام، ورابطة المعونة المسيحية. وكانت أهداف الاجتماع هي: (أ) مساعدة اللجنة الفرعية المعنية بتسعير التحويل - المسائل العملية، التابعة للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية (اللجنة الفرعية)، على ضمان أن تنعكس وجهات نظر البلدان النامية وأولوياتها وخبراتها بصورة كاملة في دليل الأمم المتحدة العملي لتسعير التحويل للبلدان النامية، الذي تعكف اللجنة الفرعية على إعداده؛ (ب) تعريف البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة بمسألة تسعير التحويل، وبالتكاليف التي يكبدها لعملية التنمية "التسعير غير السليم" الذي تمارسه المؤسسات المتعددة الجنسيات، وهي تكاليف تعتبر على نطاق واسع مرتفعة ارتفاعاً مفرطاً. وتضمنت النتائج المتوقعة مناقشة غير رسمية عن مسائل تسعير التحويل في سياق التنمية، ومساهمة محددة جديدة من البلدان النامية في مشاريع فصول الدليل العملي. ولم يكن من الضروري التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل محددة، على الرغم من أن ذلك قد أُشير إليه حيثما تحقق.

٢ - وحضر الاجتماع ٦٠ مشاركاً من الحكومات (من بينهم ممثلون ومستشارون من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية).

٣ - وأدلى بالملاحظات الترحيبية كل من ألكسندر ترييلكوف، مدير مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وويرنر بوسكارا، المدير التنفيذي لمكتب نيويورك لمؤسسة فريدريش إيبيرت. وشكر مدير مكتب تمويل التنمية كلا من مؤسسة فريدريش إيبيرت ومركز الاهتمام ورابطة المعونة المسيحية على الدعم القوي الذي قدمته هذه الهيئات في تنظيم الاجتماع. وأشار إلى أن مشاركة هذه الهيئات تضيف بعداً جديداً للمناقشة المتعلقة بالتعاون الضريبي الدولي ودور الأمم المتحدة في ذلك المجال.

- ٤ - وأشار المدير أيضا إلى أن الغرض الرئيسي للاجتماع هو ضمان أن تنعكس وجهات نظر البلدان النامية وأولوياتها وخبراتها بصورة كاملة في دليل الأمم المتحدة العملي لتسعير التحويل للبلدان النامية. وقدم عرضا موجزا لتاريخ مشروع الدليل العملي، مشيرا إلى ولاية اللجنة الفرعية لتسعير التحويل - المسائل العملية. وتناول أيضا الحاجة إلى اتباع نهج تدرجي يناسب المرحلة المحددة لتنمية كل بلد، والحاجة إلى استكشاف أوجه المرونة التي يمكن تطبيقها إزاء البلدان النامية، بما يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية).
- ٥ - وأشار المدير إلى الصلات بين عمل اللجنة ككل وعمل لجانها الفرعية الأخرى. وأوضح أن هناك اهتماما كبيرا بالعمل الذي تؤديه المنظمة بشأن تسعير التحويل، وأقر بأهمية التعاون مع الأطراف الأخرى النشطة في هذا المجال، منوهاً بالحاجة العميقة إلى اتباع نهج شاملة للجميع على الصعيد العالمي وبالدور الخاص الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا الصدد.
- ٦ - وأشار مدير مؤسسة فريدريش إيبيرت إلى الدور الخاص الذي يؤديه مكتب نيويورك في تأمين الاتصال بشأن المسائل المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية العالمية والسلام والأمن الدوليين. ونوه بالدعم الذي تقدمه المؤسسة منذ وقت طويل لعملية تمويل التنمية ولعمل مكتب تمويل التنمية. ولاحظ أن جباية الضرائب والمالية العامة قد أصبحتا مسألتين بارزتين على المستوى الدولي، وأن أهميتهما تعزى بوجه خاص إلى صلتها بما ينتظره الناس من حكوماتهم. وأخيراً، أكد أنه يتعين القيام بالمزيد من الأعمال من أجل تحسين التعاون الضريبي الدولي.
- ٧ - وألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، جومو كوامي ساندارام، كلمة رئيسية شدد فيها على السياق الإنمائي لمسائل تسعير التحويل، وعلى أن عدم تسعير المعاملات بطريقة تعبر تعبيرا حقيقيا عن الأرباح المحققة في بلد من البلدان يجرمه بطريقة غير عادلة من أموال وفرص لتحقيق التنمية. وبالمثل، فإن قيام بلد من البلدان بفرض ضرائب أعلى من الحصة العادلة على الأرباح المحققة داخل ولايته القضائية يمكن أن يؤدي إلى ازدواج ضريبي، وهو أمر قد تكون له آثار سلبية على مناخ الاستثمار، ومن ثم على الإمكانات الإنمائية للبلد.
- ٨ - وأشار الأمين العام المساعد إلى أن معظم البلدان، بما فيها البلدان النامية، التي تسعى إلى معالجة سوء تسعير التحويل قد استجابت للمسألة باعتماد "مبدأ الاستقلالية"، وأن الصعوبات الحقيقية والإجحاف الفعلي ينبعان لا من النظرية في حد ذاتها بل من تطبيقها العملي. وشدد على ضرورة بناء القدرات بطريقة تركز على أهداف محددة وتستجيب

للاحتياجات، وعلى ضرورة مساعدة البلدان على تهيئة بيئات استثمارية تحد من تكاليف الامتثال التي تتحملها مؤسسات قطاع الأعمال الساعية إلى الدخول في شراكات إنمائية طويلة الأجل تحقق نفعاً متبادلاً. ويجب على المؤسسات الدولية أن تعمل معاً بطريقة تعاونية، ويجب إشراك البلدان النامية بطريقة نشطة.

٩ - وتناول الأمين العام المساعد مسألة ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة لتلبية تلك الاحتياجات، فأشار إلى ما تتمتع به الأمم المتحدة من عضوية وولاية ومشروعية عالمية تتسع لكل وجهات النظر، وإلى ما لها من قدرة على العمل بطريقة تعاونية مع سائر المنظمات ومؤسسات قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني وفردى البلدان.

١٠ - وأشار الأمين العام المساعد في ختام كلمته إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دوراً أكبر في ضمان إشراك كل الأطراف المهمة بتحديد "قواعد اللعبة" في وضع تلك القواعد. ومن شأن هذا الاستيعاب للجميع أن يساعد على كفاءة أن تعالج هذه القواعد التعقيدات الحقيقية للنظم الضريبية والتعاون الضريبي الدولي؛ وأن تحترم الحق السيادي للدول في تحديد نظمها الضريبية مع الاعتراف أيضاً بما يترتب على هذه القرارات من آثار غير مباشرة على الصعيد الدولي؛ وأن تستجيب على خير وجه لتحديات التنمية.

## البند ١ من جدول الأعمال

### دور الأمم المتحدة في التعاون الضريبي الدولي، تأثير تسعير التحويل على التنمية المستدامة والاستجابات الممكنة

#### الفريق ١: مسائل التعاون الضريبي الدولي العامة

١١ - كان الغرض من الفريق ١ هو تهيئة المجال لمناقشة المسائل المتعلقة بتسعير التحويل، وبوجه خاص تحديد دور الأمم المتحدة في مسائل التعاون الضريبي الدولي.

١٢ - وقدم مدير مكتب تمويل التنمية عرضاً ركز فيه على الاقتراحات المتعلقة بتحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية، وأحاط المشاركون علماً بتقرير الأمين العام بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية (E/2011/76)، الذي أُعد استجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٣ - وأشار المدير إلى المخطط العام للتقرير وقال إن المخطط حدد ثلاثة خيارات لتعزيز الترتيبات المؤسسية كي ينظر فيها المجلس، وهي: (أ) تعزيز الترتيبات القائمة؛ (ب) تحويل

لجنة الخبراء إلى هيئة حكومية دولية؛ (ج) إنشاء هيئة حكومية دولية مع الإبقاء على اللجنة الحالية. وأظهرت المناقشة الأولية التي أجراها المجلس للتقرير في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ تأييدا مختلطاً لخيار تحويل اللجنة. وأشار إلى أن مشاورات غير رسمية تتواصل بين الحكومات بشأن مشروع قرار ذي صلة (E/2011/L.13) قدمته الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين في ١ حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٤ - وأكد المتكلم الأول من الفريق دور اللجنة في دعم البلدان النامية في المسائل الضريبية الدولية. وأشار إلى اهتمام قطاع الأعمال بدور الأمم المتحدة في تلك المجالات، خاصة وأن اللجنة تعكف في الوقت الحاضر على النظر في مسائل تسعير التحويل. وأشار أيضا إلى أن بمقدور أشخاص من البلدان المتقدمة والبلدان النامية يعملون معا أن يتوصلوا إلى قواعد تناسب الجميع، مع التسليم بتنوع النهج التي تتبعها البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وتستند جميع المعاهدات الضريبية تقريبا إلى نهج قديمة قائمة على مبدأ الاستقلالية، لكن تطبيق هذا المبدأ قد يكون شديد التعقيد في الممارسة العملية. وبمقدور نهج قديم يدرس الوظائف والأصول والمخاطر أن يؤدي إلى تقاسم عائدات الضرائب على أساس عادل. وعلى الرغم من أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد وضعت مبادئ توجيهية بشأن مسألة تسعير التحويل المعقدة، فإن هناك احتياجا إلى توفير توجيه عملي بشأن التعامل مع مسائل تسعير التحويل وتطبيق مبدأ الاستقلالية إزاء البلدان النامية. ومن المهم أن يكون عمل الأمم المتحدة متفقا مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تسعير التحويل للمؤسسات المتعددة الجنسيات والإدارات الضريبية، لا أن يشكل تكرارا لعمل تلك المنظمة وأطراف أخرى، وأن يوفر توجيها أوفى بشأن التطبيق العملي لمبدأ الاستقلالية. وفي هذا الصدد، يحتاج قطاع الأعمال إلى يقين قانوني، يتضمن توجيها يُطبَّق بطريقة متسقة في جميع البلدان.

١٥ - وأكد المتكلم الثاني أن دور الأمم المتحدة في مجال التعاون الضريبي الدولي يستند إلى ما تحظى به من قبول ومشروعية عالميين. وتشغل المنظمة مكانا يؤهلها لدعم الإدارات الضريبية في البلدان النامية بشأن المسائل الضريبية العابرة للحدود، ولها دور رئيسي تؤديه في بناء القدرات الوطنية من أجل زيادة فعالية الإدارات الضريبية. وشدد على أن البلدان النامية ينبغي أن تحقق توازنا بين توليد الدخل وتهيئة مناخ تمكيني للاستثمار.

١٦ - وأكد متكلم آخر أن منظمات المجتمع المدني تؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدور أقوى في مجال التعاون الضريبي الدولي. وتمتلك المنظمة بعدد من المزايا النسبية بالقياس إلى المحافل الأخرى من حيث إنها: تشمل تمثيل البلدان النامية؛ وتعد محفلا سياسيا يتمتع بصلاحيات عقد

الاجتماعات؛ وتستطيع معالجة المسائل الضريبية بطريقة متكاملة بالاقتران مع مسائل مثل التجارة والاستثمار. وأشار المتكلم إلى أن الحجج التي تساق عن "ازدواجية الموارد" و "توسيع نطاق المهمة" ينبغي ألا يُسمح لها بإزاحة الأمم المتحدة عن أدوارها المشروعة. وأكد أن هناك فرقاً بين دعوة البلدان النامية إلى اجتماع لمناقشة المسائل، من جهة، وبين شغلها مقعداً حول مائدة تتخذ فيها قرارات رئيسية، بما يشمله ذلك من التمتع بحقوق التصويت وبالقدرة على ممارسة التأثير، من جهة أخرى.

١٧ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الرئيس إلى مسألتين محددتين هما: (أ) إذا حُوِّلت اللجنة إلى هيئة حكومية دولية، ما هو الهيكل الذي ينبغي أن تزود به؛ (ب) ما هو دور المنظمة في وضع التوجيهات المتعلقة بتسعير التحويل. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، أشار ممثلو قطاع الأعمال إلى أن صعوبات ستنشأ إذا ما صدرت رسائل متعارضة عن الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشارت البلدان النامية إلى ضرورة وضع توجيهات ذات طابع عملي أوضح بالاستناد إلى حقائق الواقع القائم فيها.

١٨ - وفي المناقشة العامة، أشير إلى أن الغرض من الدليل العملي لا يتمثل في إيجاد بديل لمبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التوجيهية بشأن تسعير التحويل بل في الحفاظ على "مبدأ الاستقلالية" نفسه وتيسير تطبيقه في الممارسة العملية. ولاحظ بعض المشاركين من البلدان النامية، في معرض إشارتهم إلى مسألة الازدواجية، أن "الازدواجية" لا تحدث إلا إذا كانت البلدان نفسها ممثلة في محافل مختلفة، وليس هذا هو واقع الحال في كثير من الأحيان.

## الفريق ٢: مسائل تسعير التحويل المحددة

١٩ - تولى الرئيس عرض طائفة من المسائل المحددة المتعلقة بتسعير التحويل، من بينها تأثير تسعير التحويل على التنمية، والخيارات المتاحة أمام البلدان النامية لمعالجة تسعير التحويل، ودور اللجنة في مجال تسعير التحويل.

٢٠ - وأكد المتكلم الأول أن تأثير تسعير التحويل على التنمية مسألة بالغة الأهمية وأن تسعير التحويل يجب النظر إليه في السياق الأوسع نطاقاً للسياسات الاقتصادية والضريبية. وتحتاج البلدان النامية إلى توليد عائدات لأغراض التنمية، مع تعزيز أنشطتها في قطاع الأعمال في الوقت نفسه. وقد تعتمد البلدان النامية، تبعاً لهيكلها الاقتصادي، نهجاً مختلفة إزاء تسعير التحويل. وبالإضافة إلى ذلك، تعد آليات تسوية المنازعات عاملاً هاماً في معالجة مسائل جباية الضرائب عبر الحدود.

٢١ - وأشار متكلم آخر إلى أن تحديد أسعار التحويل الصحيحة يمثل أيضا تحديا داخل الشركات. ففي أعقاب عولمة الشركات، وسيادة اتجاهات معينة على صعيد الصناعة، وتزايد الولايات القضائية الموفّرة للسرية، تنامت إساءة استخدام تسعير التحويل لتجنب الضرائب. وتُمثل إساءة الاستخدام هذه خسارة كبيرة في عائدات الضرائب على الصعيد العالمي. وعملا على تحسين الأساس الذي يُستند إليه في اتخاذ القرارات، دعا إلى القيام بمزيد من البحوث التجريبية وأعمال جمع البيانات بشأن تسعير التحويل.

٢٢ - ورأى متكلم ثالث أن الفجوات المعرفية القائمة بين المُشرّعين والقطاع الخاص تمثل معوقات كبرى تعترض وضع نظام لتسعير التحويل. ولذا فإن تعميق الوعي والحوار الدولي والتثقيف أمور تتسم بأهمية بالغة. وعملا على تيسير معالجة تسعير التحويل في البلدان النامية، يتعين تصميم حلول سهلة ورخيصة وخلاقة.

٢٣ - وأشار متكلم آخر إلى أن مسألتي جباية الضرائب والتنمية تتسمان بدرجة عالية من الأولوية في عمل المفوضية الأوروبية، وأن من الأهداف الهامة التي تتوخاها المفوضية، بناء على ذلك، هو تعزيز قدرة البلدان النامية في مجال تسعير التحويل. وتحقيقا لهذه الغاية، استهلّت المفوضية دراسة عن كيفية دعم البلدان النامية في تصميم وتنفيذ تشريع لتسعير التحويل. وكان من النتائج الأولية التي أسفرت عنها الدراسة أن الأخذ بتشريع لتسعير التحويل يؤدي عادة إلى ارتفاع عائدات الضرائب.

٢٤ - وفي المناقشة، أكد المشاركون أن من التحديات البالغة الأهمية عدم تماثل المعلومات بين المؤسسات المتعددة الجنسيات والإدارات الضريبية للبلدان النامية في سياق تقييم المعاملات المنفذة داخل المجموعة الواحدة من الشركات. ورئي أن من النقاط الرئيسية التي يتعين العمل بشأنها بناء القدرات في البلدان النامية وتحسين توافر البيانات وتبادل المعلومات بشأن تسعير التحويل.

## البند ٢ من جدول الأعمال

### إطار قطاع الأعمال لتسعير التحويل

٢٥ - تناول المتكلم الأول المسائل اليومية التي يصادفها قطاع الأعمال في التعامل مع قضايا تسعير التحويل، وأكد أنه لا يوجد نوع واحد من "الشركات" - فكلها تختلف فيما بينها. والأمر المطلوب من مديري شؤون الضرائب في الشركات الخاصة هو تعظيم العائدات لصالح أصحاب الأسهم، ولكن بطريقة مستدامة. وينبغي ألا يهتم مديرو شؤون الضرائب بالمكان الذي يدفعون فيه الضرائب ما داموا يدفعونها مرة واحدة فقط. ووفقا لخبرة المتكلم، ينفق

مديرو شؤون الضرائب جُلُّ وقتهم في تجنب الازدواج الضريبي، ولا يتاح لكثير منهم الوقت للتخطيط الضريبي الدينامي. ورحب المتكلم بمشاركة الأمم المتحدة في تسعير التحويل من خلال الدليل العملي، لأن شركته تتعامل مع أناس من بلدان كثيرة ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٦ - كما أعرب عن رأي مفاده أن الملاذات الآمنة يمكن أن تكون جيدة أو سيئة من منظور الشركات، لكن ما أن تتوافر هذه الملاذات لا يصبح هناك التزام بتعظيم مدفوعات الضرائب. وتسعير التحويل مسألة معقدة، والاستجابات البسيطة لن تنجح في كثير من الأحيان؛ لكن ثمة نهجا بسيطا كثيراً ما أثبت نجاحه في الممارسة العملية وهو أن على مديري شؤون الضرائب، ما أن تصبح الحكومات أطرافاً مشاركة، أن يتنحوا جانباً ويتركوها تقرر المسألة بما يكفل ألا تدفع الشركات الضريبة إلا مرة واحدة فقط - ومن هنا أهمية توافر آليات جيدة لتسوية المنازعات. وأشار إلى أن هناك فرصاً لمشروعة للتحكيم لكن ينبغي التحلي بالترعة العملية واستخدام المنطق السليم.

٢٧ - وأشار متكلم آخر إلى أهمية الفصل المتعلق بإطار قطاع الأعمال في تهيئة الساحة للدليل العملي. وقال إن أهم ما يشغله، بوصفه إدارياً لشؤون الضرائب، هو تحديد القيمة الحقيقية للوظائف والأنشطة المنفذة في بلده. وبوجه عام، يعد تحديد سعر السوق بالقيمة السوقية المستقلة مقياساً مقبولاً للقيمة المنتجة في ولاية قضائية معينة، على الرغم من أن ذلك لم يكن أحياناً هو واقع الحال بصورة كاملة. وأشار أيضاً إلى أنه حتى لو وجدت بعض الأمثلة على التخطيط الضريبي الدينامي وعلى الاستغلال الضريبي، فإن تسعير التحويل يتعلق بوجه عام بالتعامل اليومي مع معاملات لا يمكن تجنبها داخل مجموعة الشركات. وتسعير التحويل مسألة معقدة وصعبة ولكنها ليست "غير قابلة للإنفاذ" وتعد جزءاً هاماً من البيئة الضريبية.

٢٨ - ولاحظ مشارك آخر أن المجموعات المختلفة للشركات تتبع نماذج مختلفة، وأن بعض النماذج التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للبلدان النامية قد تكون مختلفة هي الأخرى. فقد تكون هذه الشركات مثلاً أكثر خضوعاً للتوجيه العائلي. وينبغي أن تفهم البلدان هذه المسائل وألا تنشئ نظماً لتسعير التحويل مجرد أنها ابتكار حديث. وقد اختارت بعض البلدان ألا تنشئ نظماً محددة بسبب تكاليف الامتثال التي يتحملها قطاع الأعمال.

٢٩ - وقال المتكلم نفسه إنه لا يوجد تعريف دولي واضح لمبدأ الاستقلالية. والنهج الحالي إزاء هذا المبدأ هو الذي تتبعه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقد يتعين تعديل المفهوم لدى عرضه على البلدان النامية. ويمكن وضع نموذج أكثر استناداً إلى توزيع الحصص



في المراحل الأولى، ثم تطبيق النموذج المستند إلى مبدأ الاستقلالية في وقت لاحق مع تطور القدرات. ويصف مطلع الفصل الخاص بإطار قطاع الأعمال من الدليل العملي ذلك النهج بمزيد من الوضوح.

٣٠ - ولاحظ أحد المشاركين أن نظم تسعير التحويل بمقدورها أن تحدد قيمة عمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية، منوهاً بأن الأمر ينطوي أيضاً على مخاطر تتعلق بتعويق الاستثمار، والازدواج الضريبي، وتكاليف الامتثال، وعدم التيقن، وما إلى ذلك. ويتعين النظر إلى تلك العوامل كلها بطريقة متوازنة. ولاحظ أن تقسيم الأرباح أمر بالغ الصعوبة لأن المؤسسات المتعددة الجنسيات تحقق أوجه تآزر ووفورات حجم تؤدي إلى تحرير القيمة على نحو لا يتوافر في كل بلد على حدة. وبمقدور عمل الأمم المتحدة أن يساعد على كفاءة صدور تشريعات فعالة، ويمكن أن تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور في مساعدة البرلمانيين على فهم المسألة في البلدان التي تنظر في إصدار تشريعات.

٣١ - وأشار إلى أن الوصول إلى المعلومات وإدارة المخاطر مسألتان رئيسيتان وأن من شأن تقديم تقارير عن كل بلد على حدة أن يساعد البلدان النامية على تحديد المسائل التي تنطوي على مخاطر عالية. ولاحظ الواقع المتمثل في التمحيص المتزايد لا لأرباح الشركات فحسب بل أيضاً لأخلاقيات عملها. وتناول الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه في مساعدة البلدان النامية في الحصول على المعلومات عن هياكل الشركات، والدور الذي يمكن للبلدان المضيفة للمؤسسات المتعددة الجنسيات أن تقوم به في تبادل المعلومات عن المعاملات العالية المخاطر وعن عمليات هذه المؤسسات.

٣٢ - وكان من رأيه أن للأمم المتحدة دوراً تؤديه بوصفها محفلاً يتيح لإدارات مؤسسات قطاع الأعمال وللمؤسسات المجتمع المدني أن تلتقي في إطاره لمناقشة تلك المسائل في "حيز آمن" يشجع على فهم الخلفية التي تأتي منها هذه المؤسسات. وستتباين المجالات التي سيركز عليها تسعير التحويل من بلد لآخر، لأسباب منها حجم ونوع مؤسسات قطاع الأعمال، وأشكال التخصص، وبيئة الأعمال، والبيئة القانونية. وسيكون من المفيد أن تتمكن الأمم المتحدة من مساعدة البلدان النامية على ترتيب أولوية تلك المسائل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مناقشة النهج التدريجية للتعامل مع النماذج التي يعتمد عليها قطاع الأعمال وما إذا كان اتباعها يعد أمراً مجدياً.

## البند ٣ من جدول الأعمال

### البيئة القانونية العامة

٣٣ - تناول المتكلم الأول تجربة الهند في إنشاء بيئة قانونية لتسعير التحويل فقال إن الهند قد أنشأت وحدتها المعنية بتسعير التحويل في عام ٢٠٠١ بعد تطبيق سياسة "الاقتصاد الأكثر انفتاحاً" التي أسفرت عن مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعين على السلطات، التي اعترفت بضرورة تصميم سياسة تناسب حقائق الواقع المحلي، أن تصوغ سياسة مستقرة تلائم نوع الصناعات الموجودة في بلد بعينه، لأن التغييرات المتواترة في التشريعات أو الأنظمة قد تخلق حالة من عدم التيقن بالنسبة لقطاع الأعمال.

٣٤ - وعرضت متكلمة أخرى بضعة عوامل رئيسية رأت أنها يمكن أن تساعد على زيادة فعالية أداء نهج الاستقلالية: (أ) وجود قواعد وتوجيهات دولية، مثل المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تسعير التحويل ودليل الأمم المتحدة العملي لتسعير التحويل للبلدان النامية، وقبولها على نطاق واسع؛ (ب) وجود قوانين محلية محددة لتسعير التحويل؛ (ج) التسوية الفعالة للمنازعات وتجنب الازدواج الضريبي؛ (د) تحديد القيم القابلة للمقارنة "بالاستناد إلى الخبرة". وقالت إن بوسع دافع الضرائب، عندما لا تتوفر بيانات محلية بشأن القيم القابلة للمقارنة، أن يستخدم البيانات الإقليمية أو العالمية. ويمكن، في حالات معينة، استخدام بعض أنواع البيانات الموضوعية والمستقاة من الخبرات الحقيقية. وقالت أيضاً إن هناك احتياجاً، في حالة البلدان النامية، لتحديد نوع البيانات التي يتعين على البلدان أن تبدأ بها لبناء قاعدة بيانات للقيم القابلة للمقارنة، وقد يكون من الضروري تخصيص فترة للتجميع الأولي للبيانات قبل إنشاء قاعدة بيانات كاملة النطاق. وبمقدور هيئات مثل الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً في مساعدة تلك العلمية في المستقبل.

٣٥ - وعلق متكلم آخر قائلاً إن الأخذ بنظم محددة لتسعير التحويل لم يكن دوماً أمراً سيئاً لأن التيقن عنصر هام لمصالح قطاع الأعمال.

٣٦ - وأشار أيضاً إلى ضرورة توافر بيانات جيدة المستوى كي تتمكن البلدان من الانتفاع من برامج اتفاقات التسعير المسبق. وعلق متكلم آخر على ذلك قائلاً إن استخدام البيانات الجيدة المستوى أمر تعوقه تكلفة الحصول على هذه البيانات من الكيانات الخاصة التي تباع فرص الوصول إلى قواعد البيانات.

## البند ٤ من جدول الأعمال

### إنشاء قدرات لتسعير التحويل في البلدان النامية

٣٧ - تناول المتكلم الأول مشكلة الحصول على موظفين مؤهلين لتطبيق برنامج تسعير التحويل، ومسألة نقص البيانات. واقترح البدء على نطاق صغير ثم النمو بعد ذلك، وكلمة تطور البرنامج وضعت الإدارات الضريبية مزيداً من القواعد والأنظمة العامة.

٣٨ - وأعرب متكلم آخر عن رأي مفاده أن مؤسسات قطاع الأعمال الصغيرة في البلدان النامية ينتهي بها الأمر في معظم الأحوال إلى دفع ضريبة أرباح الشركات في حين أن الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة لا تدفع في كثير من الأحيان ضرائب تذكر أو لا تدفع أي ضرائب على الإطلاق. ومن المهم للغاية وضع سياسات استثمار جيدة وعدم تقديم حوافر ضريبية مفرطة. ورحب بإجراء مناقشة عامة عن الامتيازات والحوافز الضريبية.

٣٩ - وأعرب أحد المتكلمين عن رأي مفاده أن الشركات المحلية لا تعرف في كثير من الأحيان كيف تطبق مبدأ الاستقلالية. وقد أظهرت دراسة أجريت في أحد البلدان أنه لم يوجد من بين ٢٠٠ شركة فرعية أجريت مقابلات معها أي شركة تقريبا تعرف كيفية تحديد الأسعار الداخلية. وعليه، فإن هناك احتياجا إلى تثقيف قطاع الأعمال. كما يحتاج موظفو الجمارك إلى تدريب بشأن كيفية تحديد المخاطر المرتبطة بتسعير التحويل.

٤٠ - ولدى النظر في مسألتي بناء القدرات والمساعدة التقنية، علقت إحدى المشاركات على أهمية توافر نظام قضائي جيد وبرلمان متقبل لسن القوانين الملائمة. كما سلطت الضوء على أهمية تحقيق التوازن بين منافع تنفيذ نظم تسعير التحويل وتكلفة تنفيذها. ويتعين أن تكون منافع تنفيذ تسعير التحويل أعلى، بالنسبة للبلد ككل، من تكاليفه، وينبغي أن يعكس الدليل العملي في هذا الصدد الوضع القائم في كل بلد.

٤١ - وعرض متكلم آخر وجهات نظره في بناء القدرات فقال إن من الأفضل تطبيق نظم تسعير التحويل في إطار إصلاحات أوسع نطاقا للسياسة الضريبية. وينبغي أن يغطي قانون تسعير التحويل كلا من تسعير التحويل المحلي والدولي، وخاصة في البلد الذي يوفر حوافر ضريبية. وأكثر الطرق اتساما بالطابع العملي لتأمين المستوى العالي من الخبرات المطلوبة لمراجعة الحسابات الخاصة بتسعير التحويل في الإدارات الضريبية بالبلدان النامية هي تخصيص فريق يُعنى بتسعير التحويل مؤلف من مجموعة صغيرة من مراجعي الحسابات لإجراء مراجعة كاملة للحسابات المتعلقة بتسعير التحويل، على أن يهتم مراجعو الحسابات الآخرون بتناول مخاطر تسعير التحويل أثناء العمليات العادية لمراجعة الحسابات.

٤٢ - وفي المناقشة العامة، اتفق المشاركون على أن منافع بناء القدرات الجيد التركيز ترجح تكاليفه. فبناء القدرات مهم في مجال تسعير التحويل، ولكنه ينبغي ألا يتم على حساب العمل المتعلق بمواضيع هامة أخرى. كما رئي أن اتساق السياسات الضريبية في الكيانات الحكومية المختلفة أمر هام؛ وعدم التيقن بالنسبة لكل من الحكومة ودافعي الضرائب بسبب نقص التنسيق داخل الحكومة له انعكاسات على صعيد بناء القدرات. ولذا يتعين على بناء القدرات أن يستهدف الهيكل الحكومي بأسره. ولاحظ أحد المشاركين أن أي حوافز يكون لها تأثير ضريبي ينبغي أن تعالج في التشريع الضريبي وحده، شريطة توافر الإرادة السياسية الكافية. فمن شأن ذلك أن يشكل طريقة مفيدة لضمان الاتساق وأن ييسر المراعاة الكاملة للآثار الضريبية للحوافز.

٤٣ - ولاحظ مشارك آخر أن الهدف الرئيسي الذي تتوخاه السلطات المعنية بتعزيز الاستثمار هو تشجيع الاستثمارات؛ مما يؤدي أحيانا إلى الاعتماد المفرط على الحوافز الضريبية، وهو أمر قد يتعارض مع الأهداف التي تتوخاها الإدارات الضريبية. ويعبر ذلك عن واقع الحال بوجه خاص إذ أن الحوافز الضريبية تكون لازمة في كثير من الأحيان لجذب الاستثمار.

٤٤ - ولاحظ عدة مشاركين أن بناء القدرات ينبغي أن يلي الاحتياجات الخاصة للبلد المعني؛ وأن يستند إلى الملكية القطرية؛ وألا يقتصر على تسعير التحويل دون الإشارة إلى سياقه الأوسع نطاقا. ولكن لوحظ أيضا أن الإصلاح الواسع النطاق عملية مكلفة وطويلة الأجل، وأن الإصلاحات المبكرة في مجالات استراتيجية مثل تحليل الإجازات الضريبية وتحديد أجل انقضائها قد تكون مهمة، بما في ذلك في بناء الدعم والمصدقية للتغييرات الأطول أجلا.

٤٥ - وتناول أحد المشاركين الجوانب المتصلة بتكوين المهارات في مجال بناء القدرات فلاحظ أن القدرة على توفير توازن بين ظروف العمل والحياة قد لا يكون متاحا في الشركات الاستشارية تعد أيضا طريقة لاجتذاب واستبقاء الموظفين ذوي النوعية الرفيعة.

٤٦ - ورئي أن إمكانية ضمان بقاء الموظفين في مجال تسعير التحويل بعد إتمام التدريب الأولي، الذي يستغرق سنتين في أحيان كثيرة، أمر هام في كثير من البلدان.

٤٧ - ولاحظ أحد المشاركين أنه حتى عندما يكون من الموصى به اعتماد معايير دولية، فإن الأمر يرجع في نهاية المطاف إلى البلد المعني كي يقرر ما يعتمد منه من معايير في مجال تسعير التحويل. وهناك حاجة معترف بها إلى تمكين البلدان النامية من اتخاذ تلك القرارات ومن أداء دورها في وضع المعايير الموصى بها. وأشارت الأمانة العامة في هذا الصدد إلى أن الغرض من الدليل العملي ليس أن يقول للبلدان ما عليها أن تفعله، بل أن يساعد البلدان التي اختارت

أن تتبع نهج الاستقلالية على القيام بذلك على المستوى العملي. ولا يعني ذلك أنه ينبغي ألا تُجرى داخل اللجنة مناقشات بشأن المسائل الأوسع نطاقاً والأطول أجلاً، وذلك تحقيقاً لجملة أهداف من بينها زيادة مشاركة البلدان النامية في وضع ما قد يصبح معايير دولية.

## البند ٥ من جدول الأعمال

### أساليب تحقيق استقلالية التسعير

٤٨ - يعرض الفصل ٥ من الدليل العملي أساليب مختلفة تستخدم لتحديد السعر القائم على مبدأ الاستقلالية، ويناقش أوجه قوة وضعف كل أسلوب منها. وفي مشاريع الدليل السابقة، كانت الأساليب التقليدية والأساليب القائمة على أرباح المعاملات تُعطى في فصلين مختلفين، أما مشروع الدليل الحالي فيتناولها في فصل واحد.

٤٩ - ولاحظت المتكلمة الأولى أن الفصل يظل، من حيث الجوهر، قريباً قدر الإمكان من المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكنه يختلف عنها في كيفية تناول أوجه قوة وضعف كل أسلوب، وفي أنه يسوق، عندما يتسنى تطبيق ذلك، أمثلة وصيغاً توضح متى وكيف ينبغي تطبيق الأساليب على المستوى العملي. كما يناقش جوانب من أساليب أرباح المعاملات بتفصيل عملي أكبر مما جاء في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥٠ - وأشارت إلى المناقشات المتعلقة بكيفية التعامل مع نقص القيم القابلة للمقارنة واستخدام قيم قابلة للمقارنة افتراضية أو سرية، وقالت إنه قد يكون من المفيد أن تُستكشف إمكانية وضع حكم يسري لأجل معلوم، حيث يمكن استخدام مدى موضوعي "مستمد من الخبرة" مع تخيير دافعي الضرائب في قبول تطبيقه على الوظائف البسيطة. ومن الواضح أن مصدر البيانات يمثل مشكلة، ويمكن لمنظمات مثل الأمم المتحدة أن تقوم بدور في هذا الصدد. وأي بيانات من هذا النوع مستمدة من الخبرة ينبغي أن تتسم بالشفافية وأن تعبر بشكل عام عن المعاملات المستندة إلى مبدأ الاستقلالية، ويتعين مناقشة ما إذا كانت هذه البيانات ينبغي أن تستمد من الخبرة العالمية أو الإقليمية أو المحلية.

٥١ - ولاحظ الرئيس أن محاولة تطبيق أساليب تسعير التحويل دون توافر المعلومات اللازمة سيؤدي حتماً إلى الفشل وإلى ازدواج ضريبي محتمل؛ وعليه، فإن تلك المسألة تشكل موضوعاً عملياً يتعين مناقشته.

٥٢ - وأقر المتكلم الثاني بالحاجة إلى فترات انتقالية في البلدان النامية لإتاحة اعتماد نظام مكتمل للتسعير القائم على الاستقلالية، ولكنه قال إنه لا يعتقد أن نظاماً قائماً على الهوامش

الثابتة يمكن أن يحقق ذلك الغرض. والمفهوم الأنسب للانتقال يتمثل في الإلغاء التدريجي للأحكام التقييدية المتعلقة بالنظام الاقتصادي المغلق السابق. وفيما يتعلق بآليات تسعير التحويل الانتقالية المقلصة أو المبسطة للغاية، يتعين الانتباه إلى أنه سيكون من الصعب إلغاؤها بعد أن تصبح قائمة، وخاصة إذا كانت توفر امتيازات ضريبية.

٥٣ - ورأى أن الحالات التي ستكون معتادة أكثر من غيرها على الأرجح بالنسبة للبلدان النامية ستتعلق بالصناعات التقليدية، حيث لا يكون تحديد قيمة الموارد غير المادية (مثل الأسماء أو العلامات التجارية) أمرا بالغ الصعوبة. ويتعين تزويد البلدان النامية بتوجيه بشأن القيم القابلة للمقارنة، بالنظر إلى الغياب المألوف للقيم المحلية القابلة للمقارنة، والحاجة إلى إجراء التسويات اللازمة بشأن القيم الأجنبية القابلة للمقارنة، بما في ذلك من أجل مراعاة اختلافات من قبيل المبادئ المحاسبية.

٥٤ - ولاحظ أحد المتكلمين أن تحديد وظائف الشركات وتقييم المخاطر ينبغي أن يتجلى بصورة أشمل في الفصل المتعلق بالأساليب. وأكد أهمية تحديد ما إذا كان المسؤولون عن إدارة وظائف الشركات قادرين على إدارة هذه الوظيفة في الكيان الذي يفحصونه. ومن المهم النظر لا إلى عدد الأشخاص فحسب، بل إلى مهاراتهم وخبراتهم.

٥٥ - وأكد أن تطبيق معايير مختلفة لتسعير التحويل في بلدان مختلفة لن يعمل، من وجهة نظر قطاع الأعمال، بطريقة فعالة إلا إذا جرى إنشاء آلية قوية لتسوية المنازعات والتحكيم لمعالجة النقاط التي قد يؤدي الخلاف بشأنها إلى ازدواج ضريبي.

٥٦ - وقال متكلم آخر إن الدليل العملي ينبغي أن يركز على تبسيط المبادئ التوجيهية لتسعير التحويل وجعلها قابلة للإنفاذ من جانب الإدارات الضريبية في البلدان النامية. وينبغي للدليل العملي أن يعكس لا المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فحسب، بل أن يأخذ في الحسبان أيضا ظروف جميع الدول الأعضاء. وكان من رأيه أن المسائل الرئيسية تتمثل فيما يلي: (أ) إن من الصعب للغاية على البلدان النامية أن تطبق المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وليس من المؤكد ما إذا كان سيتسنى بالفعل تطبيق مبدأ الاستقلالية - وعليه، فإن اختيار جانب تلك المبادئ قد لا يقود البلدان النامية إلى سلوك أفضل السبل. ولذا يتعين التركيز على البساطة وقابلية الإنفاذ؛ (ب) إن الدليل العملي ينبغي أن يكون أكثر موضوعية بشأن الصعوبات العملية التي تتعلق بالحصول على القيم القابلة للمقارنة؛ (ج) إن الصعوبة المتعلقة بالحصول على المعلومات اللازمة ينبغي مواجهتها بصورة مباشرة أكبر وينبغي أن يدعم الدليل العملي بمزيد من الوضوح تقديم التقارير من كل بلد على حدة؛ (د) إن الأساليب البديلة الأخرى،

مثل الملاذات الآمنة، وأسلوب تقسيم الأرباح المتبقية، والهوامش الثابتة، والأساليب الهجينة، ينبغي أن تحظى بمزيد من العناية؛ (هـ) إنه ينبغي معالجة مسألة استخدام أساليب تسعير التحويل لتوجيه الأرباح إلى الملاذات الآمنة، وينبغي تناول أساليب مثل عكس عبء الإثبات في الفصل المتعلق بأساليب تسعير التحويل؛ (و) إن كثيرا من المشاركين في هذا العمل لهم مصلحة ذاتية في تعقيد الأمور وفي مواصلة استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - ولذا ينبغي إشراك المنظمات غير الحكومية والأكاديميين المستقلين بقدر أكبر في وضع الدليل العملي؛ (ز) إنه ينبغي الاعتراف بأن القواعد الحالية قد صممتها البلدان المتقدمة، وأن البلدان النامية يتعين أن تشارك بقدر أكبر في العملية، كما أشير إلى ذلك في الكلمة الرئيسية التي ألقاها الأمين العام المساعد. وإن لم يتناول الدليل العملي إلا المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأمكن انتقاده لذلك السبب.

٥٧ - ولاحظ أحد المتكلمين أن الفصل المتعلق بالأساليب يشكل عنصر أساسيا في الدليل العملي وينبغي أن يكون بمثابة "صندوق أدوات" تستعين به الإدارات لمعرفة كيفية تطبيق مبدأ الاستقلالية في الممارسة العملية. وأشار إلى هذا الفصل بوصفه خريطة طريق للتوصل إلى نتائج قائمة على الاستقلالية، ولكنه قال إن اختيار أسلوب بعينه لتسعير التحويل سيعتمد على الظروف وعلى المعلومات المتاحة. وسيتعين على أي شخص يتعامل مع مسائل تسعير التحويل أن يكون قادرا على تقييم هذه المسائل، ومن المفترض أن يكون أي مراجع جيد لحسابات الضرائب قادرا على القيام بذلك.

٥٨ - وأشار متكلم آخر إلى خبرة أحد البلدان في استخدام الهوامش الثابتة لتسعير التحويل. ومن شأن ذلك أن يزيل الحاجة إلى العثور على قيم قابلة للمقارنة وأن يشكل نظاما بسيطا ومنخفض التكلفة بالنسبة لكل من دافعي الضرائب والسلطات. واعترف بأن الهوامش الثابتة يتعين أن تحدد بعناية في التشريع، وأن تنطبق بقدر كاف على الصناعة المعنية، وأن تكون شفافة في صياغتها. واقترح إدراج قسم يتعلق بالهوامش الثابتة في الفصل الخاص بالأساليب أو كفصل قائم بذاته.

٥٩ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، تبادل المشاركون الآراء بشأن أنسب الأساليب لتسعير التحويل في الظروف المختلفة. وجرت مناقشة بشأن طبيعة أسلوب "إضافي" نُص عليه في تشريع بعض البلدان؛ وقيل إنه إذا ما تم تعريف هذا النهج بقدر كاف كطريقة لتحديد الأسعار وفقا لمبدأ الاستقلالية، فإنه قد يشكل خبرة يمكن أن تعود بالنفع على بلدان أخرى. ولوحظ أيضا أن أي نهج "ثابت" ينبغي أن يُقر بأن الأمر قد يستلزم إجراء بعض

التسويات لمراعاة الظروف الخاصة. ورأى أحد المشاركين أن من الصعب تبين كيف يمكن لهوامش الثابتة أن تتسق مع مبدأ الاستقلالية، وجرت مناقشة بشأن ما إذا كانت هذه النهج تصلح للتطبيق فقط في الأسواق التي يسودها تنافس شديد حيث تميل الأرباح إلى التعادل فيما بين المتنافسين.

٦٠ - وأشار الرئيس، في معرض تلخيصه للمناقشة، إلى القلق العام إزاء النقص المعتاد للمعلومات الموثوق بها والقيود التي تكتنف القدرة على تحليل ومواءمة تلك المعلومات عند الضرورة. وأشار إلى أن اللجنة يمكن أن تطلب من اللجنة الفرعية المعنية بتسعير التحويل - المسائل العملية، أن تقوم ببعض العمل بخصوص تلك المسألة في المستقبل، بصورة منفصلة عن العمل الجاري المتعلق بالدليل العملي. كما أشار إلى أن مسألة بناء القدرات قد أثرت أيضا، لا من حيث إدارة المخاطر فحسب، بل أيضا من حيث كيفية تطبيق الأساليب، بما في ذلك قياس الوظائف والأصول والمخاطر.

## البند ٦ من جدول الأعمال

### قابلية المقارنة

٦١ - تناولت المتكلمة الأولى باستفاضة النقص المعتاد في البيانات القابلة للمقارنة، وأشارت إلى بلد تعين على السلطات الضريبية أن تستخدم فيه، لدى البحث عن معاملات قابلة للمقارنة، قواعد البيانات الأوروبية لعدم وجود بديل محلي. ولم تكن البيانات قابلة للمقارنة بصورة كاملة بسبب الاختلافات القائمة، ولم تتح تحقيق تقدم كبير في إجراء تسويات للتوائم مع السوق المحلية؛ غير أن دافعي الضرائب واجهوا صعوبات مماثلة. وتمثل إحدى المعضلات في أن كثيرا من البلدان النامية لا تتوفر لديها الأموال اللازمة لدفع رسوم الوصول إلى قواعد البيانات تلك، وأن دافعي الضرائب قد لا يتمتعون هم أنفسهم بفرص الوصول إليها. وقد يتمثل أحد الحلول الممكنة في تنفيذ تشريع يستلزم توفير المعلومات المالية للسماح بتكوين قواعد للبيانات.

٦٢ - وركز متكلم آخر على الوظائف والأصول وتحليل المخاطر. ومن ذلك مثلا أن الوظائف تعد مهمة بوجه خاص لدى استقدام الموظفين، عندما يكون من الضروري فحص مهاراتهم وخبراتهم. وتشكل استراتيجيات النفاذ إلى الأسواق مسألة هامة لبعض البلدان. ولدى تحديد الجهة التي ينبغي أن تتحمل التكاليف بين المؤسسة الفرعية والمؤسسة الأم، تنظر البلدان إلى طبيعة قطاع الأعمال ككل وإلى القطاع ذي الصلة؛ وتُطبَّق مرشحات بعد البحث في قواعد البيانات للتأكد من وجود قابلية للمقارنة من الناحيتين الوظيفية والاقتصادية. وستلتمس البلدان المواد المتاحة للجمهور، بما فيها المواد التي تستوجب وكالات



رقابية أخرى توفيرها على الصعيد الدولي. ومن المهم للغاية فهم العمليات في صناعة بعينها لأغراض عقد المقارنات. وفي الهند، يمكن العثور أساساً على القيم القابلة للمقارنة في قواعد البيانات الملائمة، لكن تلك المنتجات تعد في كثير من الأحيان معقدة وقد يكون من الصعب الوقوف فيها على القيم القابلة للمقارنة.

٦٣ - وأعرب مشارك آخر عن مشاعر مختلطة إزاء قابلية المقارنة، فلاحظ أنها مسألة جوهرية ومعقدة، لكن هناك دوماً أعذاراً تساق للقول بعدم وجود قابلية للمقارنة. ويخلق ذلك الأمر عدم تيقن ويؤدي إلى شيوع استخدام أسلوب هامش المعاملات الصافي. وبغض النظر عما يُستخدم من قيم قابلة للمقارنة، فإن بالوسع التذرع دوماً بحجج مضادة لها. والأمر الرئيسي هو أنه يتعين تناول مسألة قابلية المقارنة بحسن نية. فالقضية لا تتعلق بتوثيق ما تقوم به فحسب، بل تتعلق أيضاً بسبب قيامك به، كما تتعلق بما لا تقوم به وبسبب عدم قيامك به. وينطبق ذلك على الحكومات مثلما ينطبق على دافعي الضرائب. ويتمثل الجانب السلبي في أن قلة من القرارات تكون حاسمة قاطعة، ويستدعي الأمر التحلي بالتراهة وحسن النية لمعالجة أوجه عدم التيقن تلك. وبمقدور الدليل العملي أن يتناول هذه المسائل بمزيد من الاستفاضة.

٦٤ - ولاحظ أحد المشاركين أن افتراضاً، يُشفع بعبء إثبات دينامي أو متحول، يمكن أن يساعد في تناول مسألتي التكلفة الناشئة عن التعقيد وفجوة المعلومات.

٦٥ - وأشار الرئيس، في معرض تلخيص المناقشة، إلى منافع اتباع نهج متناسقة بين بلدان المنطقة الواحدة. ولاحظ أن حالة جيدة من الناحية التقنية قد لا يفهمها قاض ليس أخصائياً في تسعير التحويل؛ ولذا فإن من المهم جعل تلك المسائل المعقدة مفهومة بقدر الإمكان. والوثائق الجيدة تستند إلى بيانات جيدة وهذه قد يكون من الصعب الحصول عليها لأن فرص المؤسسات المتعددة الجنسيات في الوصول إلى هذا النوع من المعلومات تكون في أحيان كثيرة أكبر من فرص الإدارات.

## البند ٧ من جدول الأعمال

### حل المنازعات

٦٦ - تولت المتكلمة الأولى عرض الموضوع فأوضحت أن حل المنازعات في إطار تسعير التحويل يمثّل للغاية حل المنازعات وفق المعنى العام لإجراءات التراضي، وهي إجراءات تُناقش في الوقت الراهن من جانب اللجنة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين الدول المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأشارت إلى أهمية الآليات الفعالة لحل

المنازعات وأكدت أنها إذا صُممت ونفذت بطريقة سليمة وفعالة عادت بالنفع على الإدارات الضريبية وكذلك على قطاع الأعمال.

٦٧ - وأشارت إلى نقص الموارد لدى كثير من الإدارات الضريبية في البلدان النامية، واقترحت آليات عملية وفعالة لتسوية المنازعات وتجنب المنازعات لمساعدة هذه الإدارات على تحسين كفاءتها. وتناولت دور إجراءات التراضي في ضمان تعزيز أغراض المعاهدات المتعلقة بالازدواج الضريبي، بما في ذلك فيما يخص تجنب الازدواج الضريبي. وقالت إن أنجح برامج إجراءات التراضي هي التي تتسم بخصائص الشفافية والتعاون وتوفير قدر من الاستقلال عن وظيفة مراجعة الحسابات.

٦٨ - وفيما يتعلق باتفاقات التسعير المسبق، لاحظت أنها قد لا تصلح للجميع، وأنه ينبغي توخي الحذر في التوصية بها كخيارات أولى. غير أن هذه الاتفاقات لها دور هام تؤديه في بلدان كثيرة.

٦٩ - ورأت أن التحكيم بموجب المعاهدات الضريبية طريقة هامة لإدارة الأعباء الثقيلة المرتبطة بتسوية المنازعات، وتمكين عمليات السلطة المختصة من أن تعمل بمزيد من السلاسة، وإشاعة الثقة بالنظام. وقد يكون التحكيم، في الممارسة العملية، أكثر أهمية من التوفيق أو الوساطة. وينبغي أن تعالج التحديات معالجة عملية، ومن بين هذه التحديات إمكانية إعادة توزيع تكاليف التحكيم بطريقة تساعد البلدان على تقبل هذا النهج بقدر أكبر.

٧٠ - وأشارت الأمانة العامة إلى أن التحكيم يمكن أن يسهم في توفير قدر أكبر من التيقن. غير أن تكلفة التحكيم وتعقيده قد يشكلان تحديا كبيرا لكثير من البلدان النامية وقد يرجحان كفة الميزان في غير صالحها بلا داع. وإذا تحمل دافع الضرائب التكلفة (ووافقت البلدان على هذه المشاركة للصيقة لدافع الضرائب، وهو أمر قد يمثل مشكلة في حد ذاته في أحيان كثيرة) فقد يتصور البعض أنه قد يشجع المحكمين على إصدار قرارات في غير صالح الإدارات الضريبية، ومن ثم فإن ذلك لن يشكل حلا. وقد يُنظر أيضا إلى المحكمين، على الأقل في السنوات الأولى، على أنهم يفتقرون إلى فهم لحقائق واقع البلدان النامية وظروفها. وسيطلب الأمر في كثير من الأحيان تخصيص موارد خارجة عن الميزانية للتحكيم، فضلا عن كميات كبيرة من النقد الأجنبي في معظم الحالات. وإذا كان ذلك أمرا صعبا فقد يخشى من أن يضطر بلد إلى الموافقة على موقف ما لأسباب عملية حتى لو لم يكن هذا الموقف يمثل من الناحية الموضوعية أكثر النتائج ملاءمة وعدلا. وفيما يتعلق بعملية اتفاقات التسعير المسبق، يمكن للبلدان أن تدخل في مثل هذا النظام ولكن فقط بعد دراسة متأنية، وعندما تكون فقط واثقة من أنها تعرف "قواعد اللعبة". وقد لا ترى بلدان كثيرة أنه ينبغي لها أن تنفق، في

مرحلة مبكرة، الموارد النادرة على دافعي ضرائب يكونون هم الطرف الشاكي على الأرجح. ويستلزم الأمر اتباع نهج تدريجي لكسب الثقة بالعملية.

٧١ - ووجه أحد المتكلمين الانتباه إلى مسألة مقدار الموارد التي ينبغي للبلدان أن تخصصها لبرامج اتفاقات التسعير المسبق، التي تتعامل أساساً مع دافعي الضرائب الشاكين. وقال إن حكماً جيداً يتعلق بالتحكيم ينبغي ألا يكون باهظ التكلفة؛ ويمكن أن يكون نافعا للبلدان التي لها خبرة كبيرة في اتفاقات التسعير المسبق، ولكن لا يوصى به للبلدان النامية المفتقرة إلى هذه التجربة والخبرة. وينبغي التركيز بقدر أكبر على مسألتَي التحكيم وتسوية المنازعات خارج سياق المعاهدات الضريبية لأن البلدان النامية لا تتوافر لديها شبكات قوية معنية بهذه المعاهدات ولا تملك إلا خبرة محدودة بأحكام التحكيم في ذلك السياق. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في وضع قائمة بالخبراء الموثوق بهم الذين يمكن اللجوء إليهم في عمليات التحكيم.

٧٢ - وفيما يتعلق بالجانب المحلي للتحكيم وحل المنازعات، أشار أحد المتكلمين إلى إجراءات تسوية المنازعات المطبقة في بلده، حيث تعد المعاهدات الضريبية قليلة العدد ويستغرق إقرارها التشريعي وقتاً طويلاً. ولذا فإن المسألة تعد، في الممارسة العملية، أمراً يتعلق بتسوية المنازعات على الصعيد المحلي أكثر مما تعد أمراً يتعلق بالتحكيم في إطار المعاهدات. ويتردد كثير من البلدان النامية في اعتماد التحكيم والوساطة في مثل هذا المجال المعقد، والظروف المالية الصعبة للكثير من إدارتها ستجعل من العسير الحصول على تمويل لدعاوى التحكيم. وأشار إلى المخاوف إزاء عدم امتلاك المحكمين خبرة بالبلدان النامية وفهما لظروفها، ووجه الانتباه إلى ضرورة توافر خبراء من البلدان النامية. ويعد ذلك مجالاً تستطيع الأمم المتحدة أن تؤدي فيه دوراً على صعيد بناء القدرات.

٧٣ - وطرح أحد المتكلمين، في معرض رده على مسألة عدم توفير دافع الضرائب للوثائق السليمة، سؤالاً عن سبب عدم قيام البلدان النامية بتحديد افتراضات قوية في الحالات التي يوجد فيها افتقار إلى الوثائق ويشغل فيها دافع الضرائب موقفاً يتيح له أن يطعن في ذلك.

٧٤ - ولاحظ متكلم آخر أن الدعاوى القضائية تكون أعلى تكلفة في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية؛ وعليه، تكون الدعاوى المتعلقة بتسعير التحويل أكثر عدداً في البلدان النامية. ويستغرق الفصل في هذه الدعاوى وقتاً طويلاً، ولذا فإن من المهم العثور على سبل لتجنب هذه المنازعات أو للتعامل معها بصورة أخرى. وتشكل الملاذات الآمنة أحد الخيارات الممكنة، لكن الممارسة تعد أصعب من النظرية.

٧٥ - ولاحظ متكلم آخر أن قطاع الأعمال يفضل تفضيلاً قويا التيقن ومتانة نظام الاستثمار، وهما أمران يستطيع التحكيم أن يوفرهما. وفيما يتعلق بالتكلفة، يمكن استخدام بعض الأموال المخصصة لبناء القدرات في دعم فريق دائم، بحيث لا تضطر البلدان النامية إلى تحمل تلك التكاليف. وفي حالات كثيرة، أشارت البلدان إلى مسألة السيادة وقالت إنها لا تستطيع أن تقبل التحكيم، ولكنه رأى أن بوسعها أن تدرس على الأقل ما إذا كانت قد وقَّعت معاهدات تتضمن أحكاماً مماثلة في مجالات أخرى، مثل اتفاقات الاستثمار. ولاحظ أنه في الممارسة التي تخص اتفاقية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالقضاء على ازدواج الضريبي فيما يتصل بتسوية أرباح المؤسسات المترابطة (اتفاقية التحكيم الخاصة بالاتحاد الأوروبي)، يتمثل أحد المنافع الكبرى للحكم المتعلق بالتحكيم في إنفاذ اتفاق إجراءات التراضي. غير أن الأمانة العامة استفسرت عما إذا كانت الممارسة المتبعة في أوروبا يمكن أن تنطبق على علاقة أكثر توازناً بين، مثلاً، بلدان متقدمة وبلدان نامية معينة، ودارت مناقشة بشأن طرق أوسع نطاقاً لمعالجة أوجه اختلال التوازن هذه.

٧٦ - ولاحظ أحد المشاركين أن الأحكام المتعلقة بالتحكيم أحكام قوية ويمكنها أن تكون جذابة للمستثمرين. وقد يكون من الممكن تعديلها من أجل البلدان النامية بجعل الأمم المتحدة أو هيئات مقبولة أخرى تقترح المحكمين أو تختارهم. وبمقدور التحكيم، المطبق تطبيقاً سليماً، أن يكون أقل تكلفة من الآليات الأخرى، وأن يبدد المخاوف إزاء النزاهة، وأن يكون أقل عرضة للتأثر بالعمليات المحلية. وعلق مشارك آخر قائلاً إن التحكيم المطبق تطبيقاً سليماً قد يعزز موقف البلدان النامية، ويوفر فرص الوصول إلى الخبرات دون الحاجة مثلاً إلى تمثيل رفيع على مستوى الوزراء في كل حالة على حدة.

## البند ٨ من جدول الأعمال

### مراجعة الحسابات وتقييم المخاطر

٧٧ - أكدت المتكلمة الأولى أن مراجعة الحسابات وتقييم المخاطر يتسمان بالأهمية بالنسبة للبلدان النامية، واقترحت اعتماد استراتيجيات لتشجيع الكفاءة والفعالية. ومن المهم للبلدان أن تحدد أي الحالات تنطوي على مخاطر عالية وأنها لا يتعين المضي في تقييمه إلى مدى أبعد لأنه لا ينطوي على هذه المخاطر. وتحدد بلدان كثيرة "عناصر المخاطر"، وخاصة عندما يكون الطرف الخارجي ذي الصلة موجوداً في ولاية قضائية منخفضة الضرائب وينبغي استخدام الموارد الشحيحة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ويصدق هذا بصفة خاصة في السنوات المبكرة لتطبيق نظام تسعير التحويل عندما ينبغي معالجة "الثمرة الدائرية القطف"

(أي الأمتثلة الواضحة لإساءة التسعير التي لا تتطلب قدرا كبيرا من الموارد) قبل الحالات الأكثر تعقيدا والكثيفة الموارد.

٧٨ - وقالت إن من المسائل الهامة، لدى تحديد استراتيجيات تقييم المخاطر، معرفة ما إذا كان يتعين إضفاء المركزية أو اللامركزية على الوحدات المعنية بتسعير التحويل. ولاحظت إمكانية الأخذ بالملاذات الآمنة في مرحلة تقييم المخاطر، بدلا من مرحلة مراجعة الحسابات، مما يزود دافعي الضرائب بدرجة من التيقن بشأن ما إذا كان من الأرجح أن تراجع حساباتهم. وأشارت أيضا إلى أن طريقة هامة أخرى لتحقيق تقييم سليم للمخاطر تتمثل في ضمان الحصول بسهولة على المعلومات ذات الصلة.

٧٩ - وعرض متحدث آخر بضع نقاط رأى أنها هامة للتقييم الفعال للمخاطر. فعند تقييم المخاطر، سيكون النهج المركزي جوهريا في كثير من الأحيان لدى شروع بلد من البلدان في تسعير التحويل. ولا يعني ذلك أن تُجري إحدى وحدات المقر مراجعة الحسابات بأكملها، لكن يوصى بأن يمارس المقر إشرافا لضمان جودة عمليات تقييم المخاطر ومراجعة الحسابات. ومن الجوهرية الحصول على المعلومات السليمة، وينبغي أن تتضمن عائدات الضرائب معلومات رئيسية عن معاملات الأطراف ذات الصلة. ويجب توخي العناية عند تبادل المعلومات، في إطار تقييم المخاطر، مع السلطات الجمركية. فقد تكون المعلومات الجمركية غير دقيقة، وقد يواجه دافعو الضرائب أيضا وضعًا صعبًا يتمثل في إمكان أن يُستند إلى الحجج التي يسوقونها لتجنب الإجراءات المضادة للإغراق في تنفيذ تسويات تتعلق بتسعير التحويل.

٨٠ - وفيما يتعلق بنظام تسعير التحويل، يمكن للبلدان النامية أن تتعلم في كثير من الأحيان من البلدان الأخرى، لكن ينبغي إيلاء العناية للظروف المحلية التي قد تختلف في البلدين. واتباع نهج حازم لمراجعة الحسابات في بلد ذي سوق محلية كبيرة أو موارد طبيعية وفيرة قد يكون ناجحا، لكن اتباع نهج صارم مماثل في البلدان النامية التي تفتقر إلى تلك الخصائص قد يشكل رادعا للاستثمار الأجنبي. واقترح أن تُجري، لدى سن قوانين جديدة لمراجعة حسابات الضرائب، الاستفادة من معارف المحامين وأخصائيي الضرائب، الذين قد يملكون في بعض الحالات خبرة أكبر من إداريي شؤون الضرائب. ولما كان من المتعذر مراجعة حسابات كل حالة، فإن العمل مع أخصائيي الضرائب كشركاء يعد هاما بوجه خاص في المرحلة المبكرة، من أجل إشاعة السلوكيات القويمة بين دافعي الضرائب.

٨١ - وأوضحت مشاركة أخرى أن الإدارات ينبغي أن تفكر بعناية بشأن ما الذي تريده من دافعي الضرائب فيما يخص عوائد الضرائب؛ لأن المطالبة بمعلومات كثيرة للغاية قد يؤدي

إلى تزويد الإدارات بمعلومات لا تستطيع تحليلها تحليلاً سليماً، لكن توجيه الأسئلة السديدة يمكن أن يجعل تقييم المخاطر أكثر استنارة وكفاءة. وأشارت إلى المناقشة الدائرة حالياً في دوائر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المراجعات المشتركة لحسابات الضرائب بين ولايتين ضريبتين مختلفتين، وقالت إنها فكرة خلاقة يمكن أن تيسر استخدام الموارد بمزيد من الفعالية. غير أن عمليات مراجعة الحسابات هذه يمكن أن تكون أكثر كفاءة في حل أي منازعات ضريبية محتملة. وقالت إن استخدام المقادير المستهدفة للضرائب التي يقيمها موظف الضرائب في فترة معينة تضع قدراً كبيراً من الضغط على عاتق الموظفين، على الرغم من أن بعض البلدان قد تتبع هذا النهج لأسباب تتعلق بالزاهة. وأخيراً قالت إن استخدام قيم قابلة للمقارنة ذات طابع سري يُشعر الشركات بالقلق إما لأن معلومات تجارية حساسة تستخدم لهذا الغرض وأن دافع الضرائب تساوره المخاوف إزاء القدرة التنافسية، وإما لأن المعلومات تستخدم كقيمة قابلة للمقارنة لكن الشركات لا تملك الوصول إليها لأغراض الاعتراض عليها.

٨٢ - وتناول أحد المشاركين مسألة استخدام بيانات مستمدة من مصادر أخرى، بما فيها الجمارك، لأغراض عقد المقارنات، ووافق على صعوبة اتباع هذا النهج. ولاحظ قيمة هذه البيانات وأشار إلى أنه حتى لو أن الإدارات الجمركية والإدارات الضريبية كانت تبحث عن أشياء مختلفة، فإنها تتوخى مصالح مشتركة. ولاحظ مشارك آخر أن البيانات الجمركية قد تكون هامة بوجه خاص لبلد نام يشارك مشاركة مكثفة في تجارة السلع ويوظف استثمارات مكثفة لضمان دقة البيانات التجارية، خاصة وأنه قد لا تتوافر بيانات مفيدة أخرى تذكر.

٨٣ - وقال مشارك آخر إنه قد يكون من المفيد مراجعة حسابات لا دافعي الضرائب الفرادى فحسب بل أيضاً مراجعة حسابات صناعات بأكملها، لأن الشركات المنتمة إلى الصناعة نفسها تميل للتصرف بطريقة متماثلة. ومن شأن التعاون على صعيد البلد بأسره لتكوين رؤية لمدى الامتثال على نطاق الصناعة أن يساعد على بناء الخبرة، وتحديد مجموعة من الأهداف أكثر سداداً، وتحقيق وفر في الموارد.

٨٤ - وأعرب أحد المتكلمين عن عدم استساغة فكرة إجراء مراجعة مشتركة لحسابات صناعة من الصناعات، لأن من الصعب الحصول على بيانات من شركة في حضور شركات أخرى، وبعض المسائل ستعلق بالصناعة ككل في حين أن بعضها الآخر سيتعلق بالشركة المعنية. وقد يكون من المجدي بقدر أكبر مراجعة حسابات جميع شركات الصناعة المعنية، مع ضمان معالجة المسائل المشتركة بطريقة واحدة، بدلاً من مراجعة حسابات الصناعة في حد ذاتها. وقد تنطوي المراجعة المشتركة للحسابات على معلومات لم تختبر بعد، لعدم وجود

شيء يقارن بها في تلك المرحلة. ولذا قال إنه ليس متيقناً من مدى فعاليتها في الممارسة العملية.

٨٥ - وأشار أحد المشاركين إلى أن بلده قد بدأ برنامجاً للمراجعة المشتركة للحسابات، وقال إن الشركات وجدت أن من الصعب عليها أن تفهم لماذا تقوم السلطات المعنية بالضرائب على الدخل بفحص مواد معينة ثم تقوم سلطات أخرى، مثل السلطات المعنية بضريبة القيمة المضافة، بفحص مواد مماثلة بصورة منفصلة في وقت لاحق. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يهتز مركز الموظفين الذين عملوا عن قرب شديد مع دافع ضرائب ما لبعض السنوات؛ ولما كان تدريب مراجعي حسابات الضرائب يعد مكلفاً فإن مسألة تحديد الوظائف التي يمكن أن يلحق بها الموظفون الذين يحتمل أن يكون مركزهم قد اهتزت وكيفية استبدالهم تعد مسألة تبعث على القلق. فحتى لو جُلب محاسبون من القطاع الخاص فإنهم سيحتاجون إلى تدريب واسع النطاق.

٨٦ - وأشار متكلم آخر، حرصاً على التوضيح، إلى أن المراجعات المشتركة للحسابات لا يتعين أن تكون مراجعات تجرى في الزمن الفعلي، وهذا أمر قد يبدد بعض المخاوف التي تم ذكرها. ولاحظ أحد المشاركين أن هناك، لأسباب تتعلق بقوانين مكافحة الاحتكار/المنافسة، قيوداً على المعلومات التي يمكن تبادلها بين المتنافسين. فمن غير المسموح له بأن يجتمع بمنافسين لمناقشة أي شيء باستثناء الضرائب، وحتى في هذه الحالة فإن عليه أن يسجل ما قاله. فلدى السعي، مثلاً، إلى تحديد السعر القابل للمقارنة لمعدن ما في بلد من البلدان، قد يكون بالوسع الحصول بسهولة على المعلومات من المنافسين ولكن هذه المعلومات لا يمكن التماسها لأسباب تتعلق بسياسة مكافحة الاحتكار/المنافسة.

## اختتام الاجتماع

٨٧ - أشارت الأمانة العامة إلى أهمية الاجتماع المعقود في سياق الصلاحية التي تتمتع بها الأمم المتحدة لعقد اجتماعات بشأن مسائل التعاون الضريبي، وإلى الدور الهام الذي قامت به المنظمات غير الحكومية في المناقشات. وقد أتاح الحوار طرح وجهات نظر كثيرة بالغة الاختلاف ولكنها بالغة الوجاهة؛ كما أنها طُرحت بروح الاحترام والتعاون ويمكن استيعابها الآن في الدليل العملي بطريقة تلي احتياجات البلدان النامية. وسيُعرض التقرير على اللجنة الفرعية المسؤولة عن صياغة الفصول لتنظر فيه إبان الاجتماع الذي ستعقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.